International Journal of Financial, Administrative, and Economic Sciences (IJFAES)

المجلة الدولية للعلوم المالية والإدارية والاقتصادية

IJFAES

Vol. (5), No. (11) November 2026 الإصدار (5)، العدد (11)

قياس الأثر الاجتماعي والتنموي للمؤسسات المالية الإسلامية: أطر تقييم وأدوات عملية

مصطفى علي عبد الله الجمالي

محاضر، قسم التجارة والتسويق الإلكتروني، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

m.jmali@uot.edu.ly

الملخص

قياس الأثر الاجتماعي والتنموي للمؤسسات المالية في الدول الإسلامية وليبيا خصوصا يعتبر من الأمور المفصلية المهمة لمعرفة مدى أداء ومساهمة تلك المؤسسات في إضافة ملموسة في التنمية المجتمعية والاقتصادية، حددت الدراسة الحالية مفاهيم نظرية محددة مبنية على استعراض اهم الأطر لمعرفة المقاييس الفعلية من المقاييس المبنية على الرؤى والأفكار الشخصية. وذلك من اجل إيضاح الفرق بين المقاييس، حيث دورها أصبح مهم في متابعة مستوى أداء المؤسسات المالية وخصوصا في ليبيا التي تبين أنها لازالت بحاجة الي تحديد المؤشرات العملية التي تسهم في وضع الأسس لقياس مستوى أداء المصارف الإسلامية وانعكاسها على تنمية المجتمع من خلال قياس الأثر لأداء تلك المؤسسات.

في نهاية الدراسة أظهرت الدراسة أن هناك بعض من النتائج واهمها ضعف البينة التحتية وغياب الشفافية وضعف عمليات الحوكمة والتقلبات السياسية أثرت بشكل مباشر وكبير على أداء المؤسسة المالية في ليبيا، وهذا بدوره أضعف الأداء الفعلي، وأظهر مؤشرات غير دقيقة للحكم على مساهمة تلك المؤسسات في الأثر الاجتماعي أو التنموي بشكل واضح مما يفرض إيجاد بدائل قياس عملية تفيد في الحكم على أهمية ودور هذه المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: الأثر الاجتماعي، الأثر التنموي، المؤسسات المالية الإسلامية، آطر التقييم، ليبيا.

Measuring the Social and Developmental Impact of Islamic Financial Institutions: Evaluation Frameworks and Practical Tools

Mustafa Ali Abdulla Jmali

Lecturer, Department of Commerce and E-Marketing, College of Economics and Political Science, University of Tripoli, Libya

m.jmali@uot.edu.ly

Abstract

Measuring the social and developmental impact of financial institutions in Islamic countries, especially in Libya, is crucial for assessing the extent of these institutions' performance and their contribution to tangible progress in social and economic development. The current study identifies specific theoretical concepts based on a review of key theoretical frameworks, aiming to distinguish between objective measures and those based on subjective opinions and ideas. This was done to clarify the differences between these measures, as they have become crucial for monitoring the performance of financial institutions, particularly in Libya. It remains clear that practical indicators are needed to lay the foundations for measuring Islamic banks' performance and their impact on community development.

In conclusion, the study found that several factors, most notably weak infrastructure, lack of

transparency, poor governance practices, and political instability, have had a direct and significant impact on the performance of financial institutions in Libya; this, in turn, has undermined actual performance and produced inaccurate indicators for clearly assessing these institutions' contribution to social or developmental impact. This necessitates the development of practical measurement alternatives capable of effectively assessing the significance and role of these institutions.

Keywords: Social Impact, Developmental Impact, Islamic Financial Institutions, Evaluation Frameworks, Libya.

المبحث الأول: مفاهيم عامة

أولا: المقدمة ومشكلة الدراسة:

مرت المؤسسات المالية بتحولات جذرية وكبيرة خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي، بعد أن كانت نماذج أولية محددة في صيغ مقترحة، الي منظومة متكاملة تكون نظام مالي مستقل يمتلك حصة سوقية ملموسة في المنظومة المالية العالمية، حيث اظهر تقرير الاستقرار المالي للعام 2023، أن الأصول المالية الإسلامية العالمية بلغت ما يقارب 3 تريليون دولار، انعكس ذلك في معدل نمو متوسط بين 10-15% خلال العقد الماضي (هويدي, 2024).

هذا التوسع الكمي الرقمي تماشيا مع التطور النوعي في هيكلة المؤسسة المالية ومنتجاتها والأطر التنظيمية التي تحكمها، أظهرت أهمية الصيرفة الإسلامية كقطاع أصبح يشار له بالدور الكبير في توازن النظام المالي الدولي.

في ظل هذا التوجه أصبح للمالية الإسلامية تميزا كبيرا في هدفها وسعيها للنمو المتوازن في تحقيق الكفاءة الاقتصادية والالتزام بأهم المقاصد الاجتماعية والتنموية المستدامة من الشريعة الإسلامية. وغالبا ما نجد أن المالية التقليدية تعمل في إطار تعظيم القيمة للمساهمين، للمؤسسات المالية الإسلامية نموذجا مغاير أوسع يهتم بتعظيم القيمة لأصحاب المصلحة المتعددين مما ينعكس على تحقيق المنفعة الاجتماعية كرسالة مؤسسية كبيرة (Hashem, 2023).

بالرغم من كل ذلك فان التفريق بين التميز الفلسفي ظل قطاع المالية الإسلامية يواجه تحديا منهجيا يبحث مقاييس خاصة بدلا من المقاييس المالية التقليدية لتقييم أدائه، حيث نلاحظ أن اغلب الدراسات الأكاديمية ركزت على مؤشرات مالية منها كفاءة التشغيل المبنية على نسب المصروفات وهامش الربح، أو مقاييس الملائمة المالية نسب كفاية رأس المال وتوفر السيولة، أو الجودة الإدارية كحوكمة الشركات وإدارة المخاطر، وأخيرا المقارنات التنافسية مع المؤسسات التقليدية (Bouyazdouzen, 2024).

هذه الأبعاد أوجدت فجوة عملية واضحة بين المبادئ التأسيسية للمؤسسات الإسلامية وآليات التقييم لأدائها الفعلي، إذ من المعروف أن الأثر الاجتماعي والتنموي يقاس بشكل انطباعي ونوعي في أفضل الأحوال، دون وجود أطر قياسية أو مقاييس كمية قابلة للمقارنة والمعايرة (دودين, 2023).

استمراراً للتحولات النظرية من الأسس العلمية والتحول من المقاصد الإسلامية القائمة على المؤشرات الوصفية، الي المؤشرات القابلة للحكم، شهد العقد الأخير تحولا نظريا مهما تشكل في دعوات الكثير من الدراسات والباحثين وأصحاب الخبرة العملية الي تحويل المؤشرات المبنية على مقاصد الشريعة الي مؤشرات قابلة للقياس، حيث أشارت بعض الدراسات التي قام بها المجلس العام للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI) سنة 2022 أن ما نسبته 78% من المؤسسات المالية الإسلامية تعترف بأهمية قياس الأثر الاجتماعي، وجدت أن فقط 34% من هذه المؤسسات لديها أنظمة رسمية لقياس الأثر الاجتماعي، ومنها فقط 12% تنشر تقارير دورية عن هذه الأثر (ABOZAID & Khateeb, 2024).

في العصر الحالي أصبحت الحاجة الي قياس آثر البعد الاجتماعي والتنموي ضرورة ملحة، خاصة بعد ضغوط المستثمرين والمودعين المسلمين وزيادة الوعي لديهم، ظهرت المطالبة بضرورة مساءلة المؤسسات المالية عن وعودها الاجتماعية في تنمية وتطوير المجتمعات، وانعكاس ذلك على الرفاه حيث ظهر مفهوم الاستثمار المسؤول إسلاميا. وخرجت أيضا هيئات

الرقابة الشرعية والتنظيمية الي إصدار معايير توجه نحو الإفصاح والأداء الاجتماعي المصاحب ومن هذه التنظيمات ما يسمى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

وفي ظل التقارب مع توجهات الاستثمار العالمي أصبحت أجندة التمويل الإسلامي تتوحد مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وظهر مصطلح الاستثمار المؤثر، أظهر الحاجة الي إيجاد مؤشرات مقارنة موحدة. في الوقت ذاته ظهرت دراسات بحثية تجريبية وتطبيقية تظهر ارتباطات ذات تأثير بين الأداء الاجتماعي والاستقرار المالي طويل الأمد للمؤسسات المالية (القادري, 2023; حسين, 2021).

انعكاسا على ما تقدم نجد في السياق الليبي الإسلامي لا يوجد إجماع موحد على مفهوم الأثر الاجتماعي فالمفهوم له اختلافات في أولويات التنمية الاجتماعية، حيث واجه صعوبة في فصل الأثر الاجتماعي للمؤسسات المالية عن الأثر الحكومي المبني على اقتصاد ريعي يعتمد على النفط في اغلب مصادره. ونجد أيضا صعوبة في قياس مفاهيم أساسية منها الرضا والبركة كمكونات للأثر المعنوي، وظهور مفهوم الثقة (عرفيا) من الإشكاليات الثقافية وتعارضه مع القياس الموضوعي (بحراوي & سلوى, 2024; مطر, 2025).

وما تظهره اغلب الإحصاءات يعتبر ضعيف وخصوصا في فترة ما بعد 2011حيث البيئة التحتية للإحصاءات أصبحت ضعيفة نظرا للانقسام المؤسسي، وقواعد البيانات مبينة على إحصاءات دقيقة تحدد مواطن الفقر والبطالة وتوزيع الخدمات على المناطق الجغرافيا غير دقيقة، وتعددت أيضا المؤسسات والهياكل الرقابية في ظل محدودية الكوادر المتخصصة في قياس وتقييم الأثر الاجتماعي، في ظل تركيز المؤسسات على البقاء والاستمرار أكثر من أهمية التركيز على القياس والتقييم (القماطي, 2023).

هنا تبرز المشكلة التي تتناولها الورقة وهي كيف يمكن قياس وتقييم الأثر الاجتماعي والتنموي للمؤسسات المالية الإسلامية بشكل علمي وموضوعي، بعيدا عن المقاييس الوصفية أو غيرها، لتحدد إطار تقييمي متكامل يجمع بين الأصالة الشرعية والدقة العلمية وشمول المفاهيم والقابلية للتطبيق. ويمكن أن نلخص ذلك في التساؤل العلمي البحثي ما هي اهم المكونات الأساسية للأثر الاجتماعي والتنموي في المؤسسات المالية الإسلامية، وما هي اهم التحديات العملية في تطبيق هذه الأطر وإمكانية التغلب عليها.

ثانيا: أهمية الدراسة وأهدافها:

تظهر أهمية الورقة في محاولة تسليط الضوء لضرورة تطوير إطار تقييم متكامل يجمع بين الأصالة الشرعية والدقة العلمية باستخدام منهجيات قياس معتمدة في علوم التقييم، وأيضا تقديم أدوات علمية يمكن للمؤسسات تبنيها وتطبيقها، وإجراء المقارنات المعيارية التي تمكن من إيجاد صيغة مقارنة بين المؤسسات المالية الإسلامية، كمحاولة لسد الفجوة العلمية في أدبيات التمويل الإسلامي وخصوصا في ليبيا، التي لاتزال تحتاج الي تحديد.

تهدف الورقة الي بناء إطار نظري مفاهيمي محدد لتوضيح أهم الأطر العلمية والعملية التي تفيد في تعزيز فهم مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي والتنموي للمؤسسات المالية الإسلامية مبنية على مراجعة الأدبيات والدراسات المتعلقة بالموضوع.

ثالثا: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة الحالية على منهجية ذات طابع تصوري مفاهيمي يبين ربط إطار ومؤشرات قياس الأثر الاجتماعي والتنموي للمؤسسات المالية (المصارف الإسلامية)، بعيدا عن الدراسة التطبيقية أو الكمية المبنية على اختبار فرضيات إحصائية، ومراجعة الأدبيات عن المؤسسات الإسلامية في قياس الأثر من خلال التحليل النظري، وبناء منهج يجمع بين مقاصد الشريعة وقياس الأثر، وفق إطار يبرز الحاجة الماسة لدراسة قياس الأثر الاجتماعي والتنموي في المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: الإطار النظري في مفاهيم قياس الأثر الاجتماعي

أولا: مفهوم الأثر الاجتماعي:

الأثر الاجتماعي يعبر مفهوما عن التحول الإيجابي وما يحدثه من قيمة مضافة لما تحدثه المنتجات والخدمات المالية الإسلامية للمجتمع، وفق مقاصد الشريعة الإسلامية والأسس التي بنيت عليها أخلاقيا بمختلف الأبعاد الإنسانية والأخلاقية والبيئية

الشاملة، من هنا يظهر الأثر الاجتماعي كتعريف يمكن صياغته في التالي: الأثر الاجتماعي، كل ما تحدثه السياسات والبرامج أو المنتجات المالية من تغيّر في أوضاع الأفراد والمجتمع من حيث العدالة والتكامل والتكافل وجودة الحياة، مثل تقليل الفقر وتحسين الوصول للخدمات الأساسية (بحراوي & سلوى, 2024).

وينعكس في سياق التمويل الإسلامي بمدى مساهمة الأدوات الشرعية كالزكاة والوقف والتمويل الاجتماعي في تحقيق التمكين الاقتصادي والتكافل وتحسين الرفاه الاجتماعي للمحتاجين من الفئات الضعيفة.

مع الإشارة الي أن هناك نتائج قد تكون تغييرات إيجابية أو سلبية تحدثها الأثار الاجتماعية، فالبرامج التي تحقق تحسين مستمر في جودة الحياة تعتبر إيجابية، بينما في الوجه الأخر قد تكون نتائج سلبية غير مقصودة لم تكن في الحسبان مثل التفرقة والتمييز وسوء المعاملة التي تبنى على العرق والجنس في الحصول على فرص متساوية في مجالات التعلم أو التمكين المجتمعي (الفارس & جاسم, 2013; مطر, 2025).

ثانيا: أبعاد الأثر الاجتماعي في المؤسسات المالية الإسلامية:

1- العدالة الاجتماعية: الدور الكبير للأثر الاجتماعي وفق مقاصد الشريعة الإسلامية يقوم على أسس رئيسية منها:

- القضاء على الفقر من برامج واليات مثل الزكاة والصدقة والقروض الحسنة.
- تعزيز التمكين الاقتصادي الذي يدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين الفئات المهمشة منها الشباب والنساء.
- توفير فرص العمل من خلال الاستثمار في قطاعات حيوية تسهم في توفير وظائف.

2- البعد الأخلاقي والسلوكي: هذا البعد يؤسس للبعد الديني في المقام الأول الذي يرتكز على:

- تحريم الربا (الفوائد) للحد من الاستغلال المالي من المستفيدين.
- تحريم الغرر والجهالة لتضمن الشفافية في المعاملات والعدالة أيضا.
- تشجيع فكرة المشاركة في المخاطرة مثل صيغ تمويلية إسلامية منها المضاربة والمشاركة وغيرها.

3- البعد البيئي والاستدامة: تظل أهمية الاستدامة في الجوانب البيئية من الأبعاد ذات الأهمية الاجتماعية تقوم على تأسيس فكر بعيدا عن الاستغلال في الموارد واستنزافها والاعتماد على المشاريع الصديقة للبيئة والداعمة للمحافظة على الموارد.

4- البعد المجتمعي والتكافل: أسس التعامل فيه تقوم على تفعيل مؤسسات الزكاة والأوقاف التي تعيد توزيع الثروة ودعم الفقراء وتقديم الخدمات المجتمعية القائمة على التعاون والتضامن بين الأعضاء (أبوجوخ, 2024).

ثالثا: مؤشرات قياس الأثر الاجتماعي:

تتحدد اهم مؤشرات الأثر الاجتماعي في المالية الإسلامية من خلال المصارف الإسلامية العاملة في الدول الإسلامية في مدى خدماتها للفئات المحتاجة (الضعيفة) ودعمها للتكافل والالتزام بالقيم الشرعية في نشاطها (حسين, 2021).

ومن اهم هذه المؤشرات الشمول والوصول التي تتحدد في:

1- مؤشرات كمية: تتعدد المقاييس الكمية لقياس الأثر الاجتماعي منها:

- تخفيض نسبة الفقر تنعكس في حجم الأموال التي يديرها المصرف سنويا ونسبة الزكاة الي الأرباح وعدد المستفيدين.
- عدد الوظائف المستحدثة يقاس بنسب التمويل الموجه لقطاعات منتجة تعليم وصحة وإسكان ميسر ومشروعات صغيرة ومتوسطة مقابل القطاعات الاستهلاكية.
- حجم الأموال الموجهة للقروض الحسنة والمشاريع الاجتماعية، تتثمل في القرض الحسن والتمويل الاجتماعي الممنوحة فعليا بدون ربح أو بهامش ربح رمزي، وعدد المستفيدين وتأثيره على تحسين معيشتهم.

2- مؤشرات نوعية: تندرج تحت هذا المؤشر بعض المؤشرات نذكر منها هنا:

- مستوى الرضا المجتمعي كثافة الفروع وأجهزة الصرافة والخدمات الرقمية في المناطق البعيدة أو الريفية ونسبة الحسابات المفتوحة حديثا.
- تعزيز الاستقرار الأسرى نسبة العملاء من الفئات ذات الدخل المنخفض أو عير المخدومين سابقا.
- ارتفاع مستوى الوعي المالي الأخلاقي ومؤشرات الرضا عن العدالة والشفافية وتبسيط العقود والخدمات وعدد الشكاوى أو الرسوم غير الواضحة.

المبحث الثالث: الإطار النظري في مفاهيم قياس الأثر التنموي للمؤسسات المالية الإسلامية

أولا: مفهوم الأثر التنموي:

لا يقتصر مفهوم التنمية في المالية الإسلامية على النمو المادي فقط، بل يشمل التنمية الاقتصادية والأخلاقية والروحية فهي من مقاصد الشريعة الإسلامية التي تعتمد حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، وفي غالب الأحيان نجد انه يتم دمج البعد الأخلاقي والقيمي مثل الصدق والأمانة والعدل في كل المعاملات المالية.

يمكن أن نعرف الأثر التنموي بانه كل ما يتعلق بالنتائج طويلة الأمد الناتجة عن التدخلات الاقتصادية والمالية في تعزيز وتحسين مستوى المعيشة ورفع الدخل وتوسيع فرص العمل وتحسين نوعية الحياة والخدمات، أي مدى مساهمة النشاط المالي في ترسيخ تنمية اقتصادية واجتماعية وبيئية متوازنة وليس مجرد زيادة في الإنتاج.

أن ارتباط المالية الإسلامية بأهداف تنموية كالقضاء على الفقر والجوع وتوفير الصحة الجيدة وتحقيق مستوى رفاه وتعليم جيد يسهم في تحقيق نمو اقتصادي من خلال الدعم المباشر وغير المباشر لكافة أدوات التمويل الإسلامي (الزهراء & السويحلي, 2023).

ثانيا: أبعاد الأثر التنموي في المالية الإسلامية:

تختلف الدراسات والبحوث في تحديد وتفصيل هذه الأبعاد كلا حسب منهجه ونظريته التي يبنى عليه الفكر المعتمد (شطناوي, 2024; مصطفى & احمد, 2022)، إلا أنها جميعا تشترك في الأبعاد التالية:

1- البعد الاقتصادي الهيكلي: يقوم هذا البعد على خلق اقتصاد منتج من خلال توجيه الاستثمار والتمويل الي القطاعات الحقيقية المنتجة (سلع أو خدمات) بدلا من الاقتصاد الورقي، وتتنوع أدواته كما تم توضيحه من المضاربة والمشاركة والسّلم لتمويل مشاريع متنوعة، تدعم ريادة الأعمال وتقاسم المخاطر والتشجيع على الابتكار وإقامة المشاريع الصغيرة.

2- البعد التكافلي: يعتمد على حماية الأسرة عبر منتجات تمويل عادلة وتامين تكافلي يعزز التضامن.

3- البعد البشري والمعرفي: يستند في ذلك الي تنمية رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب بمختلف صيغ التمويل الإسلامية ونشر الوعي وتعزيز المعرفة المالية الإسلامية في التعامل المالي، وبناء قدرات مؤسسية تطبق معايير الشريعة والحوكمة.

4- بعد الحوكمة والمؤسسية: تشترط تعزيز الشفافية ببيان المخاطر بشكل واضح في العقود وإيجاد هيئات رقابية شرعية مستقلة لتقليل المخاطر من خلال توفير الاستقرار المالي.

ثالثا: مؤشرات ونماذج قياس الأثر التنموي في التمويل الإسلامي:

لا تختلف مقاييس ومؤشرات الأثر التنموي عنها في باقي الأدوات إلا أنها تحتاج الي تحديد فيما يتعلق بمقاصد الشريعة الإسلامية (Almaala & Shanin, 2023) منها:

1- نموذج البنك الإسلامي للتنمية يعتمد فيها على مجموعة من النقاط مثل:

- التنمية البشرية والزراعية والأمن الغذائي والبنية التحتية.
- أيضا تقييم نتائج المشاريع المنجزة ودراسات مسحية ميدانية ومؤشرات كمية كتحقيق فرص عمل ودخل وبنية تحتية ورضا المستفيدين واستدامة الأثر.

2- نموذج ربط التمويل المؤثر والصكوك ذات الأثر: تستخدم بعض المشروعات الصكوك التنموية أو صكوك الأثر تحدد من خلالها مؤشرات تنموية مثل فرص العمل والإسكان الميسر.

3- نماذج التمويل المصغر الإسلامي التنموي: يقوم على قياس مؤشرات مثل خروج الأسر من خط الفقر، والمشروعات الصغيرة المستثمرة بعد مدة زمنية تكون بالسنوات مثلا، تحسن مؤشرات التعليم والصحة للأسرة.

4- نموذج ربط المشروع بأهداف التنمية المستدامة تقوم على ربط كل مشروع تمويل إسلامي بمجموعة محددة من أهداف التنمية المستدامة مثل قياس عدد المستفيدين من المشاريع الجديدة، وتحسن مستوى الوصول للخدمات الأساسية.

المبحث الرابع: التحديات العملية للتطبيق في ليبيا

أولا: التحديات التي واجهت المؤسسة المالية الليبية:

منذ تأسيس المصرف الإسلامي الليبي كأول مؤسسة مالية إسلامية في البلاد، انتشرت وظهرت نوافذ للصيرفة الإسلامية بصورتها الأولى، ولكنها لم تعتمد بشكل كبير على صيغ متنوعة اعتمدت على صيغة واحدة وهي المرابحة في ابعد حالاتها، مرت المؤسسة المالية الإسلامية بعدد من التقلبات الإدارية والبنيوية (قباصة, 2024). أيضا تأثرت بالبيئة السياسية والاقتصادية منذ 2011 وأثرت بشكل كبير على الاستقرار والنمو، وظهرت عديد الإشكاليات منها التعريف التشغيلي الموحد، نظرا لعدم وجود إجماع على تحديد مفهوم الأثر الاجتماعي والتنموي في سياق المالية الليبية الإسلامي، واختلفت أولويات التنمية بحسب اختلاف المناطق. التحديات الثقافية أسهمت بشكل كبير في التأثير على متطلبات القياس والتوثيق الكمي والموضوعي (القماطي, 2023)، وأثرت البنية التحتية على الإحصاءات الرسمية وغياب وجود قواعد بيانات وطنية موثوقة عن نسب الفقر الحقيقية، أيضا ارتفاع معدلات البطالة والتوزيع الجغرافي للخدمات ومحدودية الدراسات الميدانية المعتمدة، أسهم بشكل كبير في إيجاد وتوحيد مؤشرات قياس حقيقية، وغياب دور التمويل الإسلامي في استقرار المجتمع المحلي وصعوبة قياس التوزيع العادل للخدمات المالية بين المناطق بحسب طبيعتها ورقعتها الجغرافية الممتدة شرقا وغربا وشمالا وجنوبا (المرعاش, 2025).

واجهت المؤسسة المالية أيضا إشكالية تعدد الجهات الرقابية التي اختلفت في فرض حالات الرقابة والمتابعة بين المصرف الليبي في طرابلس والبيضاء في فترة من الزمن، أيضا عدم وضوح اختصاص هيئات الرقابة الشرعية أدى الي غياب هيئة وطنية مستقلة لقياس الأثر التنموي أيضا (القماطي, 2023).

ومن أبرز التحديات التي واجهت المؤسسة المالية نذكر منها:

1- التحديات الأمنية والسياسية: الاستقرار السياسي وهشاشة الأوضاع أثرت على مشاريع القياس والتأثير وخصوصا اختلاف وتباعد المناطق جغرافيا واختلاف السيطرة من منطقة لأخرى، انعكس على صعوبة إجراء الدراسات الميدانية في بعض المناطق وأيضا إيجاد مؤشرات قياس حقيقية.

2- التحديات التقنية منها ضعف البنية التحتية التكنولوجية مثل انقطاع الكهرباء وأنظمة المعلومات قديمة، في ظل عدا وجود قوانين تلزم المؤسسات بقياس الإفصاح عن الأثر الاجتماعي.

3- التحديات المجتمعية: تتعدد في ليبيا التركيبة السكانية بين قبائل ومدن وأرياف وغيرها، أيضا التحديات اللوجستية انعكس على صعوبة الوصول الي المناطق النائية والجنوبية، أيضا مشكلة تحفظ مشاركة البيانات المالية الشخصية.

ثانيا: نتائج قياس الأثر الاجتماعي والتنموي في المؤسسات المالية:

خلاصة للاستعراض السابق في تحديد المفاهيم العلمية لقياس الأثر الاجتماعي والتنموي الذي تناولته اغلب الدراسات السابقة تتضح الفجوة العلمية عن واقع الأثار لأداء المؤسسات المالية والفجوة بين ما ينبغي أن يكون وفقا لقواعد التي أسست لذلك، فالحاجة الي تلخيص تلك التحاليل يمكن الإشارة اليها في النقاط التالية:

1- مستوى الأداء الاجتماعي الفعلي باستخدام مؤشرات مقاصدية، تبين أن اغلب المصارف الإسلامية، لا تتجاوز في متوسط أدائها 30% من القيمة المطلوبة وهذا يعني الحاجة للتحسين تظل قائمة، واغلب دراسات الإفصاح الاجتماعي والبيئي

للمصارف الإسلامية في العالم اقل من المعايير المرجعية المحددة مسبقا، إلا أن هناك تفاوت كبير بين المصارف من حيث الالتزام باختلاف الدول.

2- اغلب الدراسات عن التمويل الإسلامي والتمويل الاجتماعي تشير الى أن منتجات التمويل الإسلامي الأصغر، والزكاة والوقف تسهم في تحسين الدخل وتسيع سبل العيش ورفع مستوى رفاه الأسر في دول مختلفة مثل إندونيسيا وماليزيا.

3- في حين ظهرت نتائج دراسات الشمول المالي عبر التمويل الأصغر لها دور واضح في إدماج الفئات منخفضة الدخل في النظام المالي الرسمي، وتقوية الاستقلال الاقتصادي والمشروعات الصغرى.

4- أظهرت نتائج قياس الشمول المالي أن المؤسسات المالية الإسلامية خصوصا التمويل الأصغر للفئات غير المخدومة مع اهتمام نسبي أكبر بالبعد الأخلاقي وحماية العملاء مقارنة ببعض المؤسسات التقليدية.

5- تؤكد العديد من الدراسات أن الأثر الاجتماعي الإيجابي موجود لكنه غير منظم وغير مقاس بشكل منهجي، ويعاني من ضعف في نظم المتابعة والتقارير والمعايير الموحدة بين المؤسسات.

6- توجد فجوة بين الإمكانيات النظرية للتمويل الاجتماعي الإسلامي (زكاة، وقف، صدقات، تمويل أصغر أو جزئي)، وبين حجمها الفعلي في تخفيف الفقر وتقليص عد المساواة، بسبب معوقات تنظيمية وضعف الحوكمة، وقصور في التكامل بين الأدوات المختلفة.

خلاصة الدراسة

يمكن القول إن الأثر الاجتماعي هو البعد الإنساني المباشر للتمويل الإسلامي، بينما الأثر التنموي هو ثمرة تعميم هذا البعد الإنساني في سياسات واستثمارات طويلة الأجل تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مما يمكن استعراضه في نهاية هذه الدراسة أن الأثر الاجتماعي يتعلق بالبعد الإنساني المباشر للتمويل الإسلامي، في نفس الوقت الأثر التنموي ينعكس كثمرة تعميم البع الإنساني في سياسات واستثمارات طويلة الأجل تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولقياس مثل هذه الأثار خصوصا في المالية الإسلامية والمصارف العاملة والمهتمة بهذا الشأن أن تبحث مؤشرات مناسبة كلا حسب طبيعة بيئته وخصوصية المستفيدين، هذه المؤشرات تكون موضوعية قابلة للقياس و ليست مبنية على أحكام ورؤى ليست مؤسساتية ولا تخضع للمحاسبة أو للتدقيق وإنما للأحكام الشخصية، كل ذلك من شانه أن يعزز ثقة المستفيد والجهات الرقابية من متابعة أداء هذه المؤسسات وان لا تأخذ منحى يؤثر في نهاية الأمر على أداءها، في ظل المؤسسة المالية الليبية من الناحية العملية لازالت هناك الحاجة الي كثير من الدراسات والأبحاث تستدعي الحاجة الي القيام بها وذلك لمناقشة وتطوير منظومة تعزز موثوقية المستفيد وأيضا الجهات ذات العلاقة رقابية أو مؤسساتية من اجل حوكمة التأسيس، أيضا لازالت الحاجة الي إجراء دراسات مقارنة ودراسات تطبيقية مبينة على معرفة اهم العوامل التي تحتاجها المالية الإسلامية للتوجه بها الي دعم توجهاتها في ظل وعي ونضج فكر الجهات والأفراد الذين يبحثون عن جهات تمويل لا علاقة لها بالمعاملات التقليدية.

المراجع والمصادر

- Abozaid, Abdulazeem, & Khateeb, Saqib Hafiz .(2024). نموذج مقترح للحوكمة الشرعية الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية. Recherches et Applications en Finance Islamique (RAFI), 8(2), 178–198.
- Almaala, Salwa Hamed, & Shanin, Mohamed Almehdi .(2023). أبعاد التنمية المستدامة كمقاربة لتحقيق مقاصد الشريعة وفق الاقتصاد الإسلامي: قراءة في المنهج والآليات: Dimensions of Sustainable Development as An Approach to Achieve Maqasid al-Shariah According to Islamic Economics: The Reading Methodology and Mechanisms. Journal of Islamic Social Finance, 1(1), 63–83.
- Bouyazdouzen, Hassan .(2024). المشكلات والتحديات التي تواجه الإدارة المالية للوقف الإسلامي في أوروبا وآليات معالجتها: هولندا نموذجًا.

- Hashem, Osamah Yahya Mohammed. (2023). نحو صناديق استثمار اجتماعية تخدم التنمية الاقتصادية في ضوء نظام الاستثمار الإسلامي: Towards Social Investment Funds Serving Economic Development in Light of Islamic Investment Principles. I-iECONS e-proceedings, 991–1007.
- أبوجوخ، د. المعتز مصطفى عثمان. (2024). دور التمويل الأصغر في تخفيف حدة الفقر-دراسة حالة بنك الأسرة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(2), 515–537.
- الزهراء، لوكريز فاطمة، & السويحلي, محمد محمد حمير. (2023). الدور التنموي الاقتصادي والاجتماعي للزكاة: The Economic and Social Development Role of Zakat. Journal of Islamic Social Finance, 1(2).
- الفارس، & جاسم. (2013). رأس المال الاجتماعي ومكانته في تفعيل الدور التنموي للمصارف الإسلامية. تنمية الرافدين، 114(35)، 29–48.
- القادري، إيمان. (2023). دور التشريعات الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(7), 327–341.
- القماطي، د. أمال عبدالسلام. (2023). الصعوبات التنظيمية التي تعيق تطبيق النظام المصرفي المزدوج في ليبيا جانب الموارد البشرية والقانونية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 4(8), 286–304.
- المرعاش، عبدالله معتوق أحمد. (2025). إشكاليات وواقع المصارف الإسلامية في ليبيا وسبل معالجتها ـ دراسة ميدانية على الموظفين العاملين بالمصرف التجاري الوطني فرع بني وليد. مجلة الاصالة, 8(12).
- بحراوي، عبدالحفيظ، & سلوى. (2024). مؤشرات تخطيطية لقياس أثر الاستثمار الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة بالقطاع غير الربحي. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية, 35(3), 302–363.
- حسين، رحيم. (2021). نحو تطوير نظام شبكي للوقف الإسلامي المتناهي الصغر: الآليات والأدوات صياغة منهجية ونمذجية. Al Qasimia University Journal of Islamic Economics, 1(1), 39–88.
- دودين، باسل أحمد سالم. (2023). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن (أيوفي) دراسة تطبيقيو تقويمية. Al-Quds University,
- شطناوي، تركي مجحم الفواز زكريا محمد أحمد. (2024). التغير في الناتج المحلي الاجمالي والرفاهية الاقتصادية في دول مختاره من العالم الإسلامي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(5), 148–168.
- قباصة، أ. محمد عبدالرحمن محمد. (2024). المعوقات التي تواجه المصارف الاسلامية في تطبيق المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر مصرف ليبيا المركزي:(دراسة ميدانية على مصرف ليبيا المركزي بمدينة طرابلس). مجلة جامعة صبراتة العلمية, 8(16), 149–171.
- مصطفى، & احمد، زيزي مصطفى. (2022). أبعاد وأهداف التنمية المستدامة من منظور الشريعة الإسلامية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بدمنهور, 7(2), 787–844.
- مطر، د. صالح موسى أبكر. (2025). الكفاءة والعائد الاجتماعي على الاستثمار في المنظمات التطوعية: نموذج شامل لقياس وتحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 6(11), 33–59.
- هويدي، أ. إبراهيم مصطفى إبراهيم. (2024). التمويل الإسلامي بعقود المرابحة في مصرف مانديري شريعة-إندونيسيا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية, 5(1), 1–20.